الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٣٩**

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روسينتال (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/68/116)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت أو شرحا للموقف، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت جزر سليمان اليوم مُؤَيِّدَةً للقرار ٨/٦٨، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وتشيد جزر سليمان بكوبا لأنها اتبعت مسارا سلميا للغاية في سعيها إلى رفع الحصار المفروض عليها دون شروط من خلال الأمم المتحدة. فذلك هو المكان الوحيد الذي نجتمع فيه، نحن أعضاء المجتمع الدولي من البلدان الصغيرة والكبيرة، لنكفل إعلاء شأن الأخلاق واحترام الحقوق ورفع المظالم.

ولا نزال نعتقد أن لكل بلد من البلدان الحق غير القابل للتصرف في تحديد وتقرير نظامه السياسي، والمشاركة في التجارة الدولية. هذه هي المبادىء الأساسية للقانون الدولي. وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التعسفي المفروض على كوبا منذ ٥٣ سنة أثر سلبي على شعب كوبا، إذ يعيق تنميته وتقدمه، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/68/116. وكانت جزر سليمان هذا الصباح من بين البلدان ال ١٨٨ التي صوتت مُؤَيِّدَةً للقرار.

وعلى مدى الأعوام الـ ٢٢ الماضية، منذ عام ١٩٩١، دعا العالم كل سنة شريكتنا وصديقتنا، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

شعب كوبا المسالم. والقرار يؤكد مجددا التزام جزر سليمان والجمعية العامة بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، روحا ونصا، واحترام مبادىء المساواة فيما بين الدول الأعضاء من حيث السيادة، وعدم التدخل في الشؤون المحلية والداخلية لدولة أخرى.

إن العالم يتغير، ويتغير بسرعة. ونحن نتكلم عن الحقوق. فَلْنَدْعَم تلك الحقوق. ونتكلم عن الحرية. فَلْنَدْعَم الحرية. وَلْنَحْتَرِم حرية كل دولة في اعتماد نظامها السياسي. ونتكلم عن سيادة القانون. فَلْنتصرف وفقا للقانون الدولي. ونتكلم عن تعددية الأطراف. فَلْنتخلّ عن أحادية الأطراف.

وقد واصلت جزر سليمان تطوير وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وكوبا. ولدينا أكثر من ١٠٠ طالب من طلاب كلية الطب يدرسون في كوبا. وفي إطار تعزيز علاقاتنا، قمنا بإنشاء سفارة في هافانا هذا العام. وقَبِلَ منتدى جزر المحيط الهادئ كوبا باعتبارها شريكا في الحوار اللاحق لاجتماع المنتدى، وانضمت كوبا إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكا في الحوار في منطقتي. وفي الختام، تدعو جزر سليمان إلى التنفيذ الكامل للقرار، آمِلَةً أن يمهد رفعُ الحصار السبيل إلى التعايش السلمي بين دوليتين كبيرتين، الولايات المتحدة وكوبا، لأن روح المشاركة البناءة توحد بين جارين قريبين جدا.

السيد بيزاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اليوم، وكما كانت الحالة قبل عشرين عاماً، فإن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب بيلاروس، أيدت في الجمعية العامة المطلب الواضح والمشروع لإنهاء الحظر الاقتصادي والاجتماعي والمالي المفروض على كوبا.

نحن مقتنعون بأن تلك طريقة غير متحضرة وغير بناءة في معالجة النزاعات في العلاقات الدولية. وما زالت حكومة بيلاروس تعتبر أي تدابير اقتصادية انفرادية وسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية. ونعتقد أن هذا يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية القانونية الأخرى.

نؤيد الحق الثابت لكل دولة في تقرير النموذج الإنمائي الخاص بها. وأن أي محاولة إنفرادية من جانب أي دولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باستخدام الضغوط العسكرية، أو الاقتصادية، أو السياسية أو أي شكل آخر من أشكال الضغط أمرٌ غير مقبول.

تحض بيلاروس الولايات المتحدة على انتهاج سياسات تحترم، من دون شروط، مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً في علاقاتها مع كوبا وغيرها من البلدان التي تفرض عليها الولايات المتحدة هذه التدابير القسرية. وهذا يتضمن المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأن تحترم أيضا حرية التجارة الدولية وأوساط النقل البحري التجاري الدولية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من الضروري ضمان مشاركة أكبر للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وغيرها من ممثلي الأمانة العامة المسؤولين عن العلاقات الدولية فيما يتصل بالسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، في مشكلة الضغط الاقتصادي الذي تستخدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وعلى هذا الأساس، تدعو بيلاروس إلى قيام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات خاصة بشأن مسألة حقوق الإنسان وغيرها من التدابير القسرية لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى التدابير الانفرادية القسرية المطبقة على كوبا وغيرها من الدول، وهي تدابير تنتهك حقوق الإنسان.

وستواصل بيلاروس إعجابها بشجاعة الشعب الكوبي الذي ما انفك يكافح للدفاع عن دولته، وهويته الوطنية وسيادته.

تفخر بيلاروس بدعم شقيقاتنا وأشقائنا الكوبيين، وتدعو إلى فك الحصار المفروض على الشعب الكوبي، ونصوت لصالح هذا القرار ٨/٦٨، مع أكثر من ١٨٠ عضوا آخر في الأمم المتحدة.

السيد تشيبازيوا (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيانات التي أدلت بها فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وإثيوبيا بالنيابة عن الدول الأفريقية.

لقد صوتنا لصالح القرار ٨/٦٨. تعرب زيمبابوي مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء استمرار الحظر الانفرادي الشامل الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا. هذه الجزاءات الخبيثة، التي امتدت لأكثر من نصف قرن، ما زالت تتسبب بمصاعب اقتصادية شديدة للشعب الكوبي. وبالمثل فإن الجزاءات الاقتصادية تمنع كوبا من بلوغ أقصى إمكانياتها في مجال التجارة، والتنمية الاقتصادية والازدهار. كذلك يقوض الحصار الاقتصادي حق كوبا في التنمية.

على مدى ٢١ عاماً متتالية ما انفكت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي الممثل في هذه القاعة تطالب باستمرار برفع الحظر التجاري عن كوبا. بيد أن مطالبة الجمعية العامة برفع هذا الحظر تواجه تحدياً واضحاً. وترى زيمبابوي أن أي أسباب لاستمرار الحصار الاقتصادي على كوبا لا يمكن الدفاع عنها، وزائفة ونفاقية وتؤدي إلى نتائج عكسية. لقد رفضت باستمرار أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سن قوانين وطنية تنطوي على أثار خارج الحدود الإقليمية، ورفضت جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية التي تستهدف بشكل رئيسي البلدان النامية التي تسعى إلى تأكيد سيادتها.

إن زيمبابوي كونها ضحية لذات الجزاءات القائمة على تصورات قانونية خاطئة وغير أخلاقية تفهم بالكامل آثارها.

وتتشاطر زيمبابوي الرأي القائل بأن الحظر التجاري المفروض على كوبا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية في ما بين الدول. وتشكّل هذه العقوبات انتهاكاً صارخا للقواعد الأساسية للقانون الدولي لأنها تمس سيادة كوبا. وعلاوة على ذلك، فإن الحظر انتهاك لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

أخيرا، إن الحظر المفروض على كوبا يتناقض مع قوانين التجارة المقبولة دوليا. ولهذا تشارك زيمبابوي البلدان الأخرى في إدانة الحظر التجاري الآثم المفروض على كوبا وتدعو إلى إزالته فوراً ومن دون شروط لتمكين أبناء شعب كوبا من تقرير مصيرهم الاقتصادي والاجتماعي. إن ذلك بموجب أي تعريف، لا يمكن أن يشكل تهديداً لأي دولة أخرى.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بحضور السيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا الموقر، وأن أجدد له التأكيد على دعمنا الكامل لحكومة كوبا وشعبها الصديق في وجه الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

يؤيد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل حركة عدم الانحياز بالنيابة عن الدول الأعضاء في الحركة، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل فيجي الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد خلق الحصار المفروض على كوبا منذ عقود طويلة سابقةً مرفوضة في التعامل على نحو يتعارض والقانون الدولي. وعرّض كوبا وشعبها بشكل عبثي ولا طائل منه لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وزاد من معاناة

الشعب الكوبي، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع الإجماع الدولي الرافض للحصار المفروض على كوبا، وهو حصار أدى حتى الآن إلى إلحاق خسائر مادية بكوبا فاقت قيمتها تريليون دولار.

تجتمع الجمعية العامة للسنة الثانية والعشرين لتؤكد بأغلبية ساحقة من دولها الأعضاء عدم شرعية وعدم إنسانية الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها. ويتعارض هذا الحصار مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وفي مقدمتها مبادئ السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويتعارض أيضا مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقواعد التجارة الدولية.

وللأسف، على الرغم من القرارت التي اتخذتها الجمعية العامة بتأييد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، وعلى الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن منظمات سياسية وإقليمية ومتخصصة فإن الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٥٩ لا يزال قائما حتى يومنا هذا وكأن شيئاً لم يكن. وإن تأييد ١٨٨ دولة لمشروع القرار (A/68/L.6) في الدورة الحالية يؤكد مرة أخرى إقرار الدول الأعضاء بعدم شرعية الحصار المفروض على كوبا وضرورة إنهائه.

إن تفرد إسرائيل بالتصويت ضد القرار، وحدها دون غيرها في هذه القاعة، يؤكد عدم احترامها للقانون الدولي وتأييدها لانتهاكات القانون الدولي وللممارسات غير الشرعية بحق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والتصويت الإسرائيلي هذا يشرح نفسه بنفسه.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تمثل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولي وأداة للهيمنة الغربية على الدول والشعوب الأخرى ووسيلة للقسر والإكراه السياسي والاقتصادي. وتهدف هذه التدابير إلى التأثير على استقلالية القرار السياسي الوطني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بشكل مخالف لأحكام الميثاق. كما أنها تمثل تجسيدا لسياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها تلك الدول.

ومن شأن هذه التدابير الجائرة واللاشرعية أن تؤجج المشاعر المناوئة للغرب، حيث أن أغلبية تلك التدابير فرضتها في السابق ولا تزال تفرضها دول غربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إضعاف حكومات دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، أو الضغط عليها لحملها على تغيير سياساتها وخياراتها الوطنية.

وهنا تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا إدانتها للتدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري. وتشدد على الآثار السلبية التي تترتب عن هذه التدابير الأحادية الجانب وغير المشروعة، إذ تحول هذه التدابير القسرية والعدائية دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الأساسية كالغذاء والدواء والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة ووسائل النقل المدني الجوي ومعدات الاتصالات. وبالتالي، فإن هذه التدابير تشكل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري، علاوة على الأضرار الفادحة التي تلحقها بالاقتصاد السوري.

ونذكر في هذا السياق، بأن فرض دول لتدابير قسرية أحادية الجانب يمثل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها القرار ١٨٦/٦٦، المعنون ”التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد الدول النامية“، وكذلك القرار ١٧٠/٦٧، المعنون ”حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد“، الذي تؤكد فيه الجمعية العامة إدانتها ورفضها للتدابير الاقتصادية

الانفرادية باعتبارها تشكل عقبة أمام العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما حق الأفراد والشعوب في التنمية؛ وتحول دون تمتع كل إنسان بمستوى معيشة يضمن له صحته ورفاهه وحقه في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية.

إن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والتدابير القسرية الجائرة والأحادية الجانب والسياسات العدائية التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة خارج إطار القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي أن تزال جميع أشكال الحصار والتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على كوبا وعلى العديد من الدول الأخرى، ومنها بلدي سوريا. كما يأمل وفد بلدي برفع الحصار الإسرائيلي الجائر واللاأخلاقي والاستفزازي المفروض على سكان الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. كما نأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي الذي عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها التشريعية الكامل به. وانطلاقا مما سبق، فإن بلدي سوريا قد صوتت مؤيدة لمشروع القرار الذي أصبح الآن قرارا من قرارات الجمعية العامة.

السيدة ريفيرا سانشيز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أدلي بالبيان العام التالي بعد التصويت. لقد صوتت السلفادور مؤيدة للقرار A/68/8، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

أولا، نود أن نوضح أن هذه المرة الأولى التي تدلي فيها السلفادور ببيان بشأن الحصار أمام الجمعية العامة. وفي بيان أدلى به في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، قال الرئيس ماوريسيو فونيس كارتاخينا:

”[نناشد]...الدعوة مرة أخرى إلى رفع الحصار المفروض على كوبا...إذ اعتقد أن كوبا جزء من الروح الأمريكية وان الحصار من مخلفات الماضي. إن لشعب كوبا الشقيق، مثل كل شعوب العالم، الحق في السعي لتحقيق التنمية والرفاه من خلال اندماجه الشامل“ (A/68/PV.10، صفحة ٥).

وفي ذلك السياق، تود السلفادور أن تؤكد مجددا على أهمية تنفيذ أحكام القرار ١٩/٤٧ المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي يؤكد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. كما يشير القرار إلى أن تطبيق قوانين وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ينتهك المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين للولاية القضائية الكوبية، فضلا عن الحق في جميع أشكال التجارة والملاحة. وتشكل تلك القوانين عوائق أمام جميع جهود الشعب الكوبي لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تنتهك الآليات القائمة حاليا لفرض الحصار المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية العالمية، وتنتهك أيضا العديد من قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العديدة.

وتؤكد السلفادور مجددا على الدعوة الواردة في البيان الخاص الذي أصدره عدد من رؤساء الدول والحكومات في جنوب أمريكا الذين اجتمعوا في مدينة بنما في مؤتمر القمة الثالث العشرين للدول الأيبيرية – الأمريكية، المعقود في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأكدوا فيه على حرية التبادل

وشفافية الممارسات في التجارة الدولية ورفضوا التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر على رفاه جميع الشعوب وعلى حصولها على منافع التعاون الدولي في جميع المجالات وتمتعها الكامل بهذه المنافع وتعوق عملية التكامل. وإحدى تلك الحالات هي الحصار المالي والتجاري والاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي الختام، أشدد على القضية الكوبية وأدافع عنها، وأطالب بإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، ويسبب ضررا هائلا للشعب، ولم يحرز أي تقدم في بلوغ الأهداف التي حددها من دعوا إليه أصلا.

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب مجددا عن عميق تعاطف وتضامن شعب وحكومة السلفادور مع شعب وحكومة كوبا في هذه القضية. وهناك أسباب كثيرة جدا لإنهاء هذه المفارقة التاريخية في القرن الحادي والعشرين.

السيد أونغ كياو زان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لشرح موقف وفد بلدي بشأن القرار ٨/٦٨ الذي اتخذ في هذا الصباح. ووفد بلدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تسعى ميانمار جاهدة دائما إلى تعزيز احترام المساواة في السيادة والمساواة الإقليمية بين الدول. وبالمثل، فإن ميانمار، بصفتها عضوا في حركة عدم الانحياز، تلتزم التزاما ثابتا بالموقف المبدئي للحركة في معارضة استخدام الجزاءات التجارية والاقتصادية من جانب واحد والتي يتم فرضها على بعض أعضاء الحركة بقصد ممارسة ضغوط سياسية.

وميانمار، بوصفها بلدا تعرض لفرض جزاءات أحادية الجانب مماثلة، تدرك تماما أن فرض جزاءات على البلدان النامية يمكن أن يكون له تأثير مدمر على جهود هذه البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، تؤيد ميانمار الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز والتي تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للحصار المفروض على شعب وحكومة كوبا وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع كوبا.

وتماشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك حاجة إلى إجراء حوار بناء لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، وكذلك الانسجام والتعايش السلمي بين شعوب العالم. وفي هذا السياق، صوتت ميانمار مؤيدة للقرار.

السيد خيتشاديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/68/116) المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لفيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.38).

نأتي هنا اليوم للإعراب عن تعاطفنا مع أبناء الشعب الكوبي الأبرياء والمحبين للسلام الذين ما زالوا يتحملون البؤس الناجم عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليهم. وهذا الحصار يعوق الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشكل تعديا على حقوق الدول السيادية في السلام والتنمية والأمن.

ووفقا للقرار ٨/٦٨، يجب على الدول الأعضاء عدم إصدار أو إنفاذ أي قانون أو لائحة أو تدبير يهدد الحق السيادي للدول الأعضاء في المشاركة في النظام المالي والتجاري الدولي. وعلى أساس المبدأ العالمي للمساواة في السيادة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يحق لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، على الرغم من أي اختلافات ربما تكون موجودة بين نظمها الاجتماعية والسياسية. وجمهورية كوبا، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، لها الحق في اختيار نظامها السياسي، فضلا عن مسار تنميتها، استنادا إلى ظروفها الخاصة.

وفي عام ٢٠١٢، صوتت ١٨٨ دولة عضوا مؤيدة للقرار ٤/٦٧ بشأن هذا البند. وفي هذا العام، صوتت ١٨٨ دولة عضوا مرة أخرى مؤيدة للقرار ٨/٦٨ بشأن البند نفسه. وهذا دليل دامغ على أن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تعترف بالمعركة من أجل رفع الحصار وتدعمها. ولذلك، يجب رفع الحصار فورا ودون قيد أو شرط. وتنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى غالبية الدول الأعضاء في دعم الشعب الكوبي في هذه المعركة. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي ألا ندخر وسعا لمساعدة كوبا على استعادة كامل حقها المشروع في الاندماج في الاقتصاد المعولم.

وبهذه الروح، صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٨/٦٨، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا “.

السيد عثمان (السودان): في البدء، أود أن أعرب عن تضامن وفد السودان مع بيان دولة فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك البيان الذي تم الإدلاء به باسم المجموعة الأفريقية وبيان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أرحب أيضا بتواجد وزير خارجية كوبا الصديقة بين ظهرانينا اليوم في الجمعية العامة. ونؤكد تضامن السودان مع موقف كوبا، حسبما جاء في بيانات الممثلين الذين ذكرهم وحسبما استعرضه وزير خارجية كوبا.

ظلت الجمعية العامة، وهي الجهاز الأهم والأكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة، تطالب بإنهاء هذا الإجراء القسري المخالف المتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ألا وهو فرض الحصار الاقتصادي الأحادي خارج الحدود الوطنية على كوبا لأكثر من عقدين من الزمان. ولكن، للأسف، دون طائل. وظلت الجمعية العامة تطالب بأغلبية كبيرة بإنهاء هذا الحصار دون طائل. فقد ظلت هذه العقوبات قائمة دون الاستجابة لمطالبة المجتمع الدولي بإنهائها.

اليوم أيضا، أكدت الجمعية العامة موقفها المؤيد لرفع الحصار وإنهائه بأغلبية كبيرة عندما صوتت ١٨٨ دولة مؤيدة للقرار ٨/٦٨. والذي صوت السودان أيضا مؤيدا له.

استمعنا للعديد من الدول التي تذكر وتشير إلى أن فرض قوانين خارج النطاق الوطني، يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولمبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا أمر نتفق بشأنه جميعا، لكن لم ننجح في أن نضع حدا لهذه القوانين حتى الآن.

للأسف، فإن بلدي السودان هو أيضا ضحية مثل كوبا لحصار اقتصادي أحادي مماثل تفرضه الولايات المتحدة الأمركية، وأثر سلبا على كثير من نواحي الحياة، مثلما استعرض السيد وزير خارجية كوبا، حيث تعرض السودان أيضا لنفس الآثار في مجالات مختلفة، من بينها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، ومثلما حرمت كوبا، حرم السودان من استيراد قطع غيار حيوية لقطاعات كان يمكن أن تسهم في دفع التنمية مثل المواصلات والسكك الحديدية، والطيران وقطاع صناعة السكر والدواء. مما زاد

المعاناة الاقتصادية ولعلي لا أبالغ إن قلت، أنه أسهم أيضا في إذكاء النزاعات في بلدي. لأن جميع المناطق التي تعاني من نزاعات، تشكو من التهميش في التنمية، ومن أسباب عدم تحقيق التنمية، إضافة إلى قلة الموارد، عدم وجود قطع الغيار لكثير من المصانع، مثل مصانع الدواء ومصانع السكر والجوانب الحيوية الأخرى للمواصلات.

أقول هذا وأتساءل، ونثق في أن هذا الجمع الموقر يشاطرنا التساؤل، كيف يتسنى لنا في الأمم المتحدة التوصل إلى خارطة طريق للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكيف لنا أن نكافح الفقر ونحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل قوانين أحادية تضع العراقيل أمام التجارة الدولية وتفرض العقوبات والحصار على دول تكافح من أجل تحقيق التنمية لشعوبها، ولكي تؤمن لهم عيشا كريما.

كيف لنا تأمين الغذاء والدواء المنقذ للحياة لفئات ضعيفة في مجتمعاتنا من العجزة والنساء والأطفال في ظل هذه العقوبات التي تحرمهم من هذه الضروريات ومن مقومات التنمية الأساسية والحياة الضرورية. لا نعتقد أن هذه هي الأهداف التي من أجلها أنشئت منظمتنا الدولية.

أناشدكم اليوم، وأنتم تضطلعون برئاسة هذا المحفل الهام، الذي يمثل صوتا للإنسانية جمعاء، كما أناشد السيد الأمين العام للأمم المتحدة وأعلم حرصكما على مبادئ هذه المنظمة الدولية، إبداء الرأي ورفع الصوت عاليا مثلما فعلت الدول الأعضاء، استنكارا لأي إجراءات أحادية من شأنها تقويض أسس العلاقات الدولية السليمة.

وقد استمعنا لعدد من الزملاء قبلي يتحدثون عن عدد وأنواع مختلفة من الإجراءات الاقتصادية الأحادية التي تتخذها الدول. أقول هذا ربطا بإجراءات أحادية قسرية أخرى تعدت الإجراءات الاقتصادية، وطالت جوانب أخرى مثل حرمان رؤساء الدول من تأشيرة الدخول للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة، كما حدث لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان خلال هذا العام.

إن مثل هذه الإجراءات تقوض مصداقية المنظمة الدولية، بل أقول لا تقوض فقط مصداقية المنظمة الدولية، بل أزيد في القول بأنها إذا استمرت، فستقوض المبادئ النبيلة التي تضمنها الميثاق، وعلى رأسها مبدأ المساواة بين جميع الدول وتعزيز إقامة علاقات ودية بينها. ولذلك، نتطلع لسماع صوتكم سيدي الرئيس وصوت الأمين العام، رفضا لقرار الولايات المتحدة الأمريكية، الذي حرم فخامة رئيس جمهورية السودان، عمر حسن أحمد البشير من تأشيرة الدخول، في انتهاك لاتفاقية المقر. ويشكل ذلك أيضا إجراء أحاديا مثل الإجراء الأحادي الذي فرض حصارا وعقابا اقتصاديا على كوبا، لعدد من العقود وعلى بلدي. إننا نناشدكم بقوة وهي مسؤولية أخلاقية، يضطلع بها رئيس الجمعية العامة، بأن يوقف أية إجراءات من شأنها انتهاك اتفاقية المقر.

أختم بالقول، لكل هذه الأسباب، صوت السودان هذا الصباح لصالح مشروع القرار ٨/٦٨ القاضي بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي الظالم على كوبا.

السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي كما فعلت في السنوات السابقة، مؤيدة للقرار المتعلق بهذا البند (القرار ٨/٦٨)، الذي قدمه وفد كوبا، حيث أننا نعتقد أن الحظر المفروض على هذا البلد يتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة كما أنه يتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القواعد التي تحكم التجارة الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية.

إن موقف أوروغواي يندرج في السياق الأوسع للدفاع عن تعددية الأطراف، وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات، التي تشكل المبادئ الأساسية لدبلوماسيتنا. وتمس هذه الحالة أيضا مبدأ أساسيا آخر هو المساواة القانونية بين

الدول. ويرفض بلدنا اتخاذ أي تدابير قسرية من جانب واحد أو تتجاوز الحدود الإقليمية تنتهك قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، احتراما لذلك المبدأ على وجه التحديد. يتمثل أوضح مثال معاصر على ذلك في الحصار المفروض ظلما على جمهورية كوبا. وقد أعربت جمهورية أوروغواي الشرقية في مناسبات عديدة، وتكرر مرة أخرى اليوم معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يؤثر بشدة على رفاهية الشعب الكوبي.

ترفض أوروغواي من حيث المبدأ، ولا تعترف بتطبيق القوانين المحلية للدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية. إننا ندين في ذلك الصدد، اتخاذ الولايات المتحدة تدابير قسرية من جانب واحد ضد كوبا، إذ تمثل شكلا من أشكال الضغط وعقبة أمام الحوار والتقارب الضروري بين الطرفين، الذي نتمنى أن يجري استئنافه. إن أوروغواي، من خلال تصويتها مؤيدة للقرار، تكرر التزامها بالعمل المتعدد الأطراف بوصفه أداة مشروعة لتسوية المنازعات بين الدول، وبوصفه فعالا فيما يخص تعزيز التعاون الدولي الفعال، وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

طلب ممثل كوبا الكلمة في إطار ممارسة الحق في الرد. وأذكِّره بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد غودارد يعرف أنه يكذب عندما يؤكد أن حكومة الولايات المتحدة تعزز احترام حقوق الإنسان في كوبا (انظر A/68/PV.38). إن الحظر انتهاك جسيم وممنهج وصارخ لحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وهو عمل من أعمال الإبادة الجماعية، وفقا للمادة ٢، والفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وليس لدى حكومة الولايات المتحدة أي سلطة أخلاقية على الإطلاق لتقدم نفسها بوصفها المنقذ في هذا الصدد. فهي مسؤولة عن الحروب التي قتلت ملايين المدنيين. وهي تنفذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بالطائرات بدون طيار وبالتكنولوجيا الفتاكة. وهي تطبق عقوبة الإعدام بطريقة تمييزية اجتماعيا وعنصريا وتقترف أخطاء قانونية مفزعة. كما تختطف الناس وتعزلهم عن العدالة في الاحتجاز التعسفي. وتستخدام التعذيب والإطعام بالإكراه في حالات الإضراب عن الطعام.

وتتلاعب حكومة الولايات المتحدة بمسألة حقوق الإنسان حسبما تراه مناسبا. لقد دمرت معاييرها المزدوجة لجنة حقوق الإنسان القديمة والفاقدة لمصداقيتها التي تهاوت عندما حالت الولايات المتحدة دون اتخاذ قرار كان غرضه الوحيد التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في قاعدة غوانتانامو البحرية، التي ارتكبت بحق السجناء الأجانب. وتجدد الأمل بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولكن الولايات المتحدة سارعت إلى مقاطعته. وتمارس الوفود الأمريكية مرة أخرى اليوم الضغط من أجل دعم وتعزيز القرارات الرامية إلى خدمة مصالحها الذاتية الضيقة التي تفتقر إلى الموضوعية والحياد والعالمية.

كما يكذب السيد غودارد عندما يقول إن الولايات المتحدة تقدم اللوازم والمعدات الطبية إلى كوبا. وإنني أسأله عما إذا كان بوسعه تقديم بعض الأمثلة على ذلك، وأدعوه إلى مواصلة القيام بذلك. إذن، لماذا لا تقوم الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على الأدوية والمعدات الطبية؟ وإذا كانت مزاعم السيد غودارد صحيحة فلماذا تعيق الولايات المتحدة التدفق الحر للمعلومات وإمكانية وصول الكوبيين للإنترنت بمنع ربط كوبا بالكابلات البحرية القريبة؟

وليس صحيحا أن حكومة الولايات المتحدة تدعم رغبة الشعب الكوبي في تقرير مصيره بحرّية. فقد استولى ذلك البلد

على الاستقلال الذي ناله الشعب الكوبي من الاستعمار الإسباني، وفرض تعديلات بلات، وتدخل عسكريا، واحتل أجزاء من أراضينا مثل قاعدة غوانتانامو البحرية ودعم النظم الدكتاتورية الدموية. إن الولايات المتحدة أخذت حريتنا بفرضها حصارا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، وقيامها بغزو منطقة بلايا خيرون، وممارستها إرهاب الدولة، واعتمادها تشريعات، بما في ذلك قانون هيلمز – بيرتون الذي يأذن بالتدخل الكامل في كوبا. إنها تدعم سياسة عامة لزعزعة الاستقرار وتغييرالنظام.

ويكذب وفد الولايات المتحدة عندما يقول إن حكومته تقدم المساعدة الإنسانية. وتخصص بلا خجل تلك الأموال التي تقدر قيمتها بعدة ملايين من الدولارات من جانب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للتخريب في بلدنا. ويرسل المغتربون الكوبيون من عملهم الشاق التحويلات المالية والطرود إلى أسرهم، وتتغلب المنظمات غير الحكومية على العديد من العقبات من أجل تقديم تبرعات متواضعة. لماذا لا تحترم حكومة الولايات المتحدة الحق الدستوري لمواطني الولايات المتحدة وحريتهم في السفر إلى كوبا كما يسافرون إلى أي بلد آخر، بما في ذلك في زمن الحرب؟ لماذا لا ترفع الحظر المفروض على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؟ لماذا لا تسمح بربط كوبا بالكابلات البحرية من أجل الوصول إلى الإنترنت؟ لماذا لا تلغي بثها الإذاعي والتلفزيوني الهدام وغير القانوني؟ سيكون من الأفضل لو سمحت بشراء البرمجيات الأمريكية وتدريب الأخصائيين، ورفعت القيود المفروضة على المعلومات، وسمحت باستخدام خدمات الدعم التكنولوجي التي هي حاليا محضورة في كوبا. لماذا لا تسمح بالتعاون وبرامج التبادل بين الجامعات، وتقدم المنح الدراسية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا؟

وتدفع الولايات المتحدة للمرتزقة والعملاء في كوبا. ولديها ميزانية قيمتها أكثر من ١٩٦ مليون دولار كل أربع سنوات لخلق المنشقين المزعومين. إن السيد ألان غروس، الذي عوقب في إطار الإجراءات القانونية الواجبة، وتوفر له أكبر قدر من الرعاية لدواع إنسانية، أحد متعهدي الولايات المتحدة الذين تقاضوا مبالغ طائلة من الأموال للقيام بأنشطة تخريبية، مستخدمين تكنولوجيا غير تجارية، ضد النظام الدستوري الكوبي. كما أن تلك الأنشطة منصوص عليها ووفق عليها في الولايات المتحدة. إن حكومة الولايات المتحدة هي المسؤولة عن حالة السيد غروس وينبغي لها أن تبدأ بالجلوس والتكلم جديا إذا كانت ترغب في التوصل إلى حل لقضيته.

ويتفهم العالم بأسره بصورة أفضل استخدام الولايات المتحدة التكنولوجيات الجديدة وشبكاتها لفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية في أعقاب ما تكشّف من أشياء تؤكد وجود منظومة تجسس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك على مواطنيها ومواطني البلدان الأخرى، بما في ذلك الدبلوماسيون الأجانب من أقرب حلفائها. وتضرب الولايات المتحدة دائما عرض الحائط بالقانون الدولي والمبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي يقول السيد غودارد أنها تعززها.

إن تطوير النموذج الاقتصادي، يا سيد غودارد، مسألة سيادية تعود للشعب الكوبي. ونحن لسنا مهتمين على الإطلاق برأيه ولا برأي حكومة الولايات المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.